موجز سياسات بعنوان: "مقاربة قانونية – سياسية لنشأة وتطور مراكز التفكير بالمغرب

إعداد: حمدي أتراس (باحث في القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق أكدال بجامعة محمد الخامس-الرباط).

الهاتف: 0661334213-0610505238 – البريد الإلكتروني: hamdi.atarras.mincom@gmail.com

يتناول هذا الموجز مسار تطور مراكز التفكير في المغرب، لا بوصفه تأريخا لمحطات مأسسة هذه المنظمات، ولكن بوصفه بداية لتجربة خاصة بالمغرب، وذلك من منطلق ارتكاز هذه التجربة على سياق اجتماعي وقانوني مختلف عن نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، أفرز تدافعا بين حقل الدولة والحقل المدني حول إنتاج المعرفة الوسيطة.

أهمية النظر إلى مراكز التفكير كتنظيمات أنغلوساكسونية المنشأ

ساهمت إصلاحات العصر التقدمي[1] الأمريكية في ظهور مراكز التفكير أوائل القرن العشرين، وتطورت منذ ذلك الحين حتى أصبحت فاعلا مركزيا في صنع القرار. يهمنا في هذا المسار أن بدايات هذه التنظيمات المدنية الأمريكية تجسدت كمجتمع مدني. يُعزى هذا التجسيد في السياق الأمريكي إلى فلسفة الثورة الأمريكية التي وفرت بيئة سياسية تحد من سلطة الدولة وتشجع التعددية وحرية التعبير وتوازن مجال السلطة بمجتمع مدني نشيط وقوي[2] ، فكانت النتيجة أن لعبت مراكز التفكير دورها في تماش مع مساحة الفعل المدني المهيأة مسبقا، والتي شهدت منذ فترة ما بعد الثورة كتابات لآبائها المؤسسين شبيهة بأوراق السياسات من حيث مضمونها وهدفها.[3] ولم تحل ديناميكية المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية دون ظهور هذه التنظيمات في دول تختلف من حيث بيئتها المدنية عن البيئة الأمريكية، لكن هذا الظهور لم يتمكن فيه المجتمع المدني من التحرك إلا بمساحة أقل وبتأثير أقل أيضا، ففي فرنسا ساهم نموذج الدولة اليعقوبية في رفض "الأجسام الوسيطة"، وظلت الدولة تحتكر إنتاج المعرفة المخصصة لترشيد القرار العمومي عبر بنيات البحث في الإدارات العمومية والدواوين الوزارية، أو تتعاقد مع مكاتب للدراسات (وليس مراكز للتفكير). أما في الدول النامية فلم تكتمل حلقة نشاط مراكز التفكير المكونة من الوساطة وصناعة المعرفة ومواكبة النقاش العمومي، إذ ظل عنصر التأثير في السياسات مطلبا بعيد المنال، بينما مورست العناصر الأخرى في ظروف معرقلة أو غير مشجعة في أفضل الأحوال.

فهم السياق السياسي والمؤسساتي في المغرب

يُظهر مسار تأسيس مراكز التفكير في المغرب أن أولى المحاولات كانت بمبادرة من أعلى سلطة في البلاد. يتعلق الأمر بتأسيس معهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس. تم هذا التأسيس بتوجيه من الملك الراحل الحسن الثاني في سياق دولي خاص يتعلق بتجميد المغرب عضويته في منظمة

[1] يقصد بالعصر التقدمي الفترة التي تشمل العقد الأخير من القرن 19 و العقدين الأولين من القرن العشرين، وقد شهدت خلالها الولايات المتحدة إصلاحات بنيوية في مختلف المجالات، فرضتها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نتجت عن الطفرة الصناعية والحضرية، وهي فترة طرح فيها المجتمع المدني هذه المشاكل بقوة وطور علوم العلاقات العامة واقترح البدائل والتوصيات المؤسسة على الأبحاث الميدانية والنظرية.

[2] يقول أليكسيس دي توكوفيل موضحا قوة المجتمع المدني في الديمقراطية الأمريكية: " حينما نجد الحكومة في فرنسا على رأس مشروع جديد, نجد في إنجلترا رجلاً وجيهاً من ذوى المكانة، أما فى أمريكا فلا شك فى أننا سنجد جمعية." انظر: ألكسيس دي توكوفيل، الديمقراطية في أمريكا (الجزآن الأول والثاني) ، ترجمة أمين مرسي قنديل، بدون سنة نشر، ص 480.

[3] من ذلك مقالات "الأوراق الفيدرالية" لجيمس ماديسون و جون جاي و ألكسندر هاملتون المنشورة سنتي 1787 و 1788، وهي أوراق تمزج بين العمق الفلسفي والتشخيص الواقعي لمشكلات الثورة وتبريرات لمقترحات التعديلات الدستورية مدعمة بالأدلة.

الاتحادالإفريقي[4]، لكنه أخرج إلى حيز الوجود بمرسوم للوزير الأول[5]، ما سيؤثر لاحقا على مساره في الإنتاج البحثي، وعلى مآل المعرفة المهمة التي أنتجها طيلة سنوات عمله قبل أن يتم دمجه بمعهدين في كيان جديد أكثر تشعبا. تم إحداث المعهد حينها لضرورة سياسية بالدرجة الأولى، وتعيدنا هذه الضرورة إلى مصادر الشرعية في النظام السياسي المغربي،ومنها الشرعية التاريخية.فمن المعلوم أن تاريخ الدولة المغربية (في سياقيها التقليدي والحديث) يشهد على أنها تتوسع في فترات ازدهارها جنوباً، وتفعل نفس الشيء إن اشتد عليها الخناق شمالاً، وقد حافظت هناك على نفوذ ديني أصبح ذا أهمية متزايدة مع هيمنة المقاربات البنائية على حقل العلاقات الدولية. يزكي حضور البعد التاريخي في المعهد، على مستويي الهيكلة وحصيلة البحث، هذا الطرح. فعلى المستوى الأول يُلاحظ أن 7 من أساتذة المعهد الدائمين، الذين يبلغ عددهم 21 استاذا، هم متخصصون في التاريخ. أي أن ثلث الأساتذة ينتمون إلى هذا التخصص، ونفس الملاحظة تنطبق على مستوى من تقلدوا منصب مدير المعهد، ذلك أن 3 من أصل 5 منهم متخصصون في التاريخ[6].

ظل السياق السياسي والحقوقي الذي أعقب تأسيس هذا المعهد غير مشجع على ظهور منظمات مشابهة في الحقل المدني حتى التعديل الدستوري لسنة 1992، والذي مهد لتحقيق مكتسبات حقوقية في سنة 1993، كإحداث وزارة حقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإطلاق سراح مجموعة من سجناء الرأي.. شهدت هذه السنة تأسيس مركز الأبحاث في العلوم الاجتماعية، وهو عبارة عن جمعية تقوم على العمل التطوعي، وتصدر تقريرا استراتيجيا حول أوضاع المغرب الداخلية وعلاقاته الدولية، كما يصدر المركز أبحاثا ويعقد مؤتمرات وندوات بانتظام ةفي حدود الموارد المتوفرة.

اقتحام التكنوقراط للتفكير الاستشرافي خلال فترة تحضير تجربة التناوب التوافقي

مع أن السياق الحقوقي كان يشهد انفراجة غير مسبوقة خلال سنة 1993، إلا أن صناعة القرار ظلت مركزية في النظام السياسي المغربي، وكان تأسيس مركز تفكير بالديوان الملكي للحسن الثاني أطلق عليه "مجموعة 14" سنة 1995، مؤشرا على اقتحام التكنوقراط لمجال التفكير الاستشرافي في وقت كانوا يشكلون فيه وسيلة لضبط علاقة الحكومات بالملك. تم تكليف هذه المجموعة بتقديم بدائل الإصلاحات الكبرى الممكنة في المغرب، وضمت 14 شخصية من رجال الأعمال والمهندسين، من بينها: عزيز أخنوش رئيس الحكومة الحالي والمهندسين: عادل الدويري وادريس بنهيمة وعبد السلام أحيزون..ومع بداية عهد الملك محمد السادس، سيشكل سنة 2003 مركز تفكير مؤقت تم تكليفه بإعداد تقرير الخمسينية[7]، كما أعلن الملك في نفس السنة اعتزامه تأسيس معهد لتنوير صناعة القرار[8]، وتم بذلك تأسيس المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2007، وهو مؤسسة تابعة للملك أحدثت بظهير

---

[4] صدر قرار تجميد العضوية بسبب انحياز المنظمة لموقف جبهة بوليساريو من النزاع الصحراوي، وقبولها طلب عضوية "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" فيها، وهو الأمر الذي أثار رد فعل فوري من جانب المملكة المغربية، تمثل في تعليق عضويتها في المنظمة، محتجة بمقتضيات المادة 4 من ميثاق المنظمة لسنة 1963 التي تنص على أن "لكل دولة مستقلة ذات سيادة، الحق في أن تصبح عضوا في المنظمة"، وكذا المادة 28 منه التي تنص على أنه "يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة، أن تبلغ الأمين العام الإداري في أي وقت، برغبتها في الانضمام لهذا الميثاق"، وذلك لكون المادتين تشترطان في قبول طلب العضوية أن يقدم من طرف دولة أفريقية مستقلة وذات سيادة، في حين أن جبهة بوليساريو لم تنطلق في الواقع من وجود دولة عند تقديمها طلب العضوية، وإنما كانت في مواجهة عسكرية ضد المغرب، تهدف منها إلى توفير شروط قيام دولة جديدة.

[5] مرسوم رقم 734-86-2 بتاريخ 16شتنبر 1987 ج ر عدد 3907.

[6] المرجع السابق.

[7] تأسست لجنة التقرير من 100 شخصية وترأسها المهندس عبد العزيز مزيان بلفقيه.

[8] تم هذا الإعلان في خطاب العرش سنة 2003.

شريف[9] ويوجه بمقتضاه من طرف لجنة توجيهية ترأسها شخصية[10] معينة من الملك (مستشار ملكي) ويديره مدير معين وفق نفس الكيفية.

وستعمل المؤسسات الدستورية لاحقا، تحت ضغط تنامي الطلب الاجتماعي على المعرفة الوسيطة، على إحداث مؤسسات بغرض تجسير المسافة بين البحث العلمي والقرار العمومي، فصدر مرسوم تأسيس المرصد الوطني للتنمية البشرية[11] سنة 2008، كما تم تأسيس بنيتين بحثيتين داخل البرلمان (المركز البرلماني للأبحاث والدراسات سنة 2017 و مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين سنة 2013)، وتم تأسيس الأول بمقتضى النظام الداخلي لمجلس النواب بينما أحدث الثاني بقرار لمجلس المستشارين.

يكمن التحول الكمي لمراكز التفكير في ظهور أعداد لا بأس بها من هذه المراكز، وهي تغطي المجالات المختلفة والأشكال القانونية الممكنة (إدارات عمومية، بنيات تابعة لمؤسسات دستورية، جمعيات مجتمع مدني ومؤسسات غير ربحية..)، أما التحول النوعي فيكمن في ظهور جيل جديد تابع للشركات، والمثال الأبرز هو معهد المكتب الشريف للفوسفاط للسياسات، والذي سيتم تحويله لاحقا سنة 2018 إلى جمعية وفقا لظهير تشكيل الجمعيات، لترأس جهازه التنفيذي منذ ذلك الحين شخصية تكنوقراطية (كريم العيناوي[12]) ويشتغل بشكل أساسي مع شركاء ذوي قدرة عالية على تمويل الأبحاث، كجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وجامعة بنجرير متعددة التخصصات التقنية والمكتب الشريف للفوسفاط، كما أنه ورث شبكة علاقات واسعة وعالمية بدأ تشكيلها حينما كان بنية داخلية في المكتب، ما مكنه من التموقع بسرعة كواحد من أفضل مراكز التفكير في المغرب وفي شمال إفريقيا.

تصنيف مراكز التفكير وفق تقرير بنسلفانيا كمؤشر وتداخل الشكل القانوني والسياق السياسي لإنتاج المعرفة

يظهر من نتائج تقرير بنسلفانيا في السنوات الأخيرة، أن هناك مراكز تفكير مغربية تكرر تصنيفها أكثر من مرة ضمن قائمة أفضل المراكز في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. يتعلق الأمر بمركز الأبحاث في العلوم الاجتماعية ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، تم تصنيف الأول بشكل متكرر منذ سنة 2009 في معظم التقارير الصادرة عن جامعة بنسلفانيا، وبحلول سنة 2018 سيجري تصنيف الثاني ضمن أفضل مراكز التفكير في المنطقة واحتفظ بهذا التصنيف منذ ذلك الحين، أما باقي مراكز التفكير التابعة للمؤسسات الدستورية والجامعات فلم يظهر منها ضمن التصنيف المذكور إلا المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. ومع ذلك، لم يعكس التصنيف حقيقة التأثير الفعلي لهذه المراكز ولمستوى الجهود المبذولة في محاولة جسر المسافة بين البحث والفعل العمومي.

لماذا نستحضر مسألة التكنوقراط؟

تُظهر خلاصات المقاربة القانونية لمراكز التفكير أنها غطت جميع الأشكال القانونية الممكنة، ما يقوم مؤشرا على نضج الوعي بأهميتها كمعطى في بيئة صناعة القرار. بيد أن المقاربة السياسية تقودنا إلى أهمية الانتباه لدور التكنوقراط في التجربة المغربية التي اختارت الدولة أن تقودها إما عبر تأسيس مراكز تفكير وفق القانون العام، أو عبر دعم أخرى غير ذات غرض ربحي لكنها مقربة من دوائر صنع

---

[9] Dahir N° 1-07-183 du 19 kaada 1428 (30 novembre 2007) portant création de l'Institut Royal des Etudes Stratégiques.

[10] ترأس اللجنة كل من المهندس اراحل عبد العزيز مزيان بلفقيه (مستشار ملكي) و الراحلة زوليخة نصري (أول مستشارة ملكية ودكتورة في الحقوق)، ولم يتم الإعلان بعد وفاتهما عمن يرأس اللجنة التوجيهية للمعهد.

[11] مرسوم رقم 2.08.394 الصادر في 23 شوال 1429 (11 أكتوبر 2008) بإحداث المركز الوطني للتنمية البشرية

[12] كريم العيناوي هو خبير اقتصادي شغل سابقا منصب مدير في صندوق النقد الدولي وتولى مناصب في القطاع المالي بالمغرب ومناصب بجامعة محمد السادس التقنية، ومستشارا في مؤسسة رجل الأعمال ديفيد روكفيلر المعروفة باللجنة الثلاثية.

القرار عبر تكنوقراط يحظون بثقتها. ما يفضـــي بالتحليل ّإلى ربط الدينامية الجاربة بتدافع رؤيتين لوظيفة إنتاج المعرفة الوسيطة، واحدة تعتبرها مصلحة عامة تتناسب بحكم طبيعتها وحساسية مضمونها الهجين مع الفضـــاء المدني، وأخرى ترى في تلك الوظيفة مجالا لتدخل الفاعل العمومي ومكانا قد يفضـــي تركه لتقويض حقل السلطة العامة.

ختاما: كيف يمكن جعل إنتاج المعرفة الوسيطة عملا مفيدا في ترشيد السياسات مغربيا؟

إن تدافع الرؤيتين المشار إليهما يبدو منطقيا، فحتى في السياق الأنغلوساكسوني ما كانت مراكز التفكير لتحقق تأثيرا فعالا في السياسات لولا وجود مجتمع مدني قوي، وفي المغرب، لا يوجد حظر على عملية تقديم البدائل والتوصيات، لذا يمكن في البيئة المغربية المغايرة من حيث طبيعة هذه العلاقة استثمار المداخل التالية:

- تركيز مراكز التفكير على تقديم المقترحات بناءً على خبرات ممارسين سابقين لرفع مصداقيتها خاصة في ما يتعلق بالإكراهات الفعلية والتوازنات الواقعية التي تصاحب عملية صنع السياسات؛
- فتح حوارات مباشرة مع صانعي السياسات وتأسيس علاقات ثقة ولغة تفاهم تستوعب تفكير الممارس؛
- التكتل من أجل الدفع باتجاه نيل الاعتراف الرســـمي بأهمية الأبحاث والفعاليات المختلفة التي تنظمها مراكز التفكير أثناء الحوارات والمناظرات واللقاءات التشاورية المتعلقة بالسياسات؛
- الانخرط المبكر في ثورة الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لجني ثمار هذه الثورة والتكيف مع التحديات التي تطرحها أمام الصناعة البحثية.